

بيان
الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة

تلقينه

الملحق الدبلوماسي/ سارة صالح الزومان

أمام

اللجنة الثالثة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية)
الدورة الـ73 للجمعية العامة

البند 70: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

يوم الخميس الموافق 2018/10/11

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش على التقارير الهامة التي قدمها في إطار بند تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، الموضوع الذي يحظى باهتمام خاص لدى المجتمع الدولي، حيث ان اتفاقية حقوق الطفل أكبر صك من صكوك حقوق الإنسان من حيث عدد التصديقات. كما نعرب عن الامتنان لكل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تقاريرهم الهامة وكافة مقدمي الإحاطات على مشاركتهم القيّمة.

السيد الرئيس،،،

يصادف عام 2019 الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل، كما سيعقد في نفس العام المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أربعة من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق الطفل، ألا وهي: الهدف 4 المتعلق بضمان التعليم الجيد؛ والهدف 8 المتعلق بالقضاء على عمل الأطفال واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود؛ والهدف 10 الذي يتعلق بالحد من انعدام المساواة؛ والهدف 16 الذي يندرج تحته القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال. وعليه، فإننا أمام فرصة فريدة من نوعها للدفع من أجل حماية الأطفال وحقوقهم.

السيد الرئيس،،،

رغم التقدم المحرز في حماية الأطفال والتدابير المتخذة لضمان تمتعهم في حقوقهم وتمكينهم من المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، لا زال المجتمع الدولي يواجه العديد من التحديات في ضمان حق الطفل في أن يعيش حياة كريمة وآمنة.

ونشاطر ممثلة الأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال القلق إزاء تفاقم ظاهرة وقوع الأطفال ضحايا التشريد القسري بسبب العنف وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية والفقر، وإزاء تصاعد عدد الأطفال اللاجئين وطالبي اللجوء نتيجة النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، خاصة وإن معظم هؤلاء الأطفال يفتقرون إلى سبل الحصول على الرعاية الطبية المناسبة، والتعليم الجيد، والتغذية السليمة، والحماية، مما يفاقم حالة عدم الاستقرار ويغذي حلقة العنف والنزاع. ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة على الانضمام إليه.

كما نعرب عن القلق إزاء زيادة عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، على خلفية زيادة عدد الأطفال في المناطق المتأثرة من النزاع بنسبة 74% في السنوات العشر الأخيرة. ونتفق مع ما جاء في تقرير الممثلة الخاصة بأن إنهاء تلك الانتهاكات الجسيمة، مثل العنف الجنسي أو تجنيد الأطفال أو اختطافهم، واستغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة من غير الدول، ليس واجباً أخلاقياً وقانونياً فحسب، بل هو أيضاً عامل أساسي في بناء السلام والحفاظ عليه.

السيد الرئيس،،،

يعتبر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من أبشع أشكال العنف ضد الأطفال وانتهاك صارخ لحق الطفل بأن ينمو في بيئة أسرية صحية وفق اتفاقية حقوق الطفل، ويجب

تضاف الجهود الدولية من أجل حماية الأطفال من الاستغلال، بما في ذلك تعرضهم للاستغلال عبر الأنترنت. ومن هذا المنطلق، نشجع الدول التي لم تنضم إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية على الانضمام إليه.

وفي هذا الإطار وعلى الصعيد الإقليمي، فقد استضافت دولة الكويت العام الماضي "مؤتمر الكويت الإقليمي الأول لحماية الأطفال من مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي"، والذي تناول معالجة ما يتعرض له الطفل من جرائم كسرقة البيانات والابتزاز والتعرض للتحرش الجنسي.

ونرحب بالتقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء نحو وضع وتنفيذ خطط وسياسات وطنية شاملة لحماية الأطفال من العنف، ومساهمة الجهات الأممية المختصة في هذا الإطار، بما في ذلك الجهود الرامية للتصدي لظاهرة تسلط الأقران التي تشكل تحدي إضافي في حصول الأطفال على التعليم عالي الجودة وتمتعهم بحياة كريمة.

وندعو لتضافر الجهود الدولية وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز نظم حماية الطفل، بما في ذلك من خلال الخدمات الاجتماعية نحو القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال، بما فيها الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية، والإهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية.

السيد الرئيس،،،

على الصعيد الوطني، فإن بلادي تولي اهتماماً خاصاً لحماية الأسرة والتي تعتبر البيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها، وبخاصة الأطفال، حيث نص دستور دولة الكويت في مادته التاسعة بأن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، يحمي في ظلها الأمومة والطفولة"، وانطلاقاً من

تلك المبادئ الدستورية وفي سبيل تعزيزها، شرعت دولة الكويت عدد من القوانين الوطنية تعنى بالأسرة بشكل عام وبالطفل بشكل خاص. وتشمل تلك التشريعات إنشاء محكمة الأسرة والتي تهدف إلى معالجة وتسوية قضايا ونزاعات الأسرة، بالإضافة إلى قانون حقوق الطفل الذي يكفل للطفل الحق في الحياة والبقاء والنمو في كنف أسرة متماسكة ومتضامنة وفي التعليم والصحة وحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية، فضلاً عن حمايته من أي نوع من أنواع التمييز بين الأطفال.

كما استضافت دولة الكويت العام الماضي مؤتمراً محورياً لأطفال المنطقة، وهو المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، وذلك مواصلة للنهج والدور الإيجابي لعمل دولة الكويت الإنساني.

السيد الرئيس،،،

في الختام، يؤكد وفد بلادي على حرص دولة الكويت على العمل من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، كما نجدد الدعم لكافة الجهود والمساعي التي تبذلها الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في المطالبة لحماية الأطفال وحقوقهم وكرامتهم من أجل إيجاد عالم أفضل لأطفالنا.

وشكراً السيد الرئيس،،،
